

الخلاصة

المركبة. ويعود ضعف الاتساق في بعض المؤشرات إلى النقص الكبير في البيانات، وفي بعضها الآخر إلى طبيعة المتغيرات المعتمدة. وفاقَت القِيَمُ التفسيرية للمؤشرات عموماً 50 في المائة.

كشفت القِيَمُ الإجمالية للمؤشرات القطاعية، الموحدّة على سلّمٍ من 1 إلى 100، عن تقدّم دول الخليج بصورة عامة، وهو ما يتوافق مع مؤشراتٍ عديدةٍ أخرى. وعموماً، تفاوتت هذه القِيَمُ من قطاعٍ إلى آخر، ومن بلدٍ إلى آخر، ما يشهد على القدرة التمييزية لهذه المؤشرات. تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات ستُشكّل إحدى المواد الأساسية التي ستأويها بوابة المعرفة الالكترونية؛ حيث ستتيح إنجاز دراساتٍ كميّة ونوعية ومقارناتٍ مع البيانات المتأثّية من مؤشراتٍ أخرى، ما يُساعد على معرفة الواقع معرفةً موضوعيةً متعدّدة المداخل. من ناحيةٍ أخرى، ستتيح البوابة بدورها توفيرَ المادة الضرورية لتفعيل المؤشر باستمرار، والمساهمة في انتشاره على أوسع نطاق. وسيُعزّز كل ذلك قدرات المنطقة على الوعي بخصوصيات واقعها ووضع الاستراتيجيات الملائمة لرفع التحديات التي تواجهها.

وهذه المؤشرات، على أهميتها، لا تدعي أبداً بلوغ مرحلة الاكتمال والإتقان، بل تُعدّ نواةً أساسيةً تحتاج إلى مزيدٍ من الإغناء والتطوير والتجريب حتى تتحقّق لها كلُّ شروط النجاح والاستدامة. ولهذا الهدف، ستتركز الجهود في المراحل القادمة على:

- مراجعة التركيبات المقترحة في ضوء ما أفرزته التحليلات الإحصائية، والتغذية الراجعة التي يتوقّع أن تتبّع إطلاق الصورة الأولية للمؤشرات، بهدف معالجة ما يُمكن أن يُشخص من خلل، عبر تعزيز أو استبدال المتغيرات التي تكمن وراء ضعف الاتساق أو القدرة التفسيرية للمؤشرات المقترحة؛
- الانكباب على معالجة قضية نقص البيانات، بوضع خطةٍ على المديين القصير والمتوسط لتجميع أكبر قدرٍ ممكن من البيانات بُغية التوصل إلى تجريب الصورة الكاملة للمؤشرات الستة بمختلف ركائزها الفرعية، كي يُتمكّن من تحديد القيمة المضافة

وهكذا، اعتباراً لمكانة المعرفة في العصر الزاهن ودورها في تحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، واستثماراً للمسيرة الحميدة التي انطلقت مع مبادرة تقارير المعرفة العربية الثلاثة المنشورة سابقاً، انطلقت عملية بناء مؤشر المعرفة العربي كخطوة هامة تستهدف إنتاج أدوات منهجية علمية وعملية تستند إلى المعايير الدولية لقياس الحالة المعرفية في المنطقة العربية وفق رؤية عارفة بخصوصيات الوضع العربي ومعضلات تنميته. وذلك لمساعدة الباحثين وأصحاب القرار على رصد وتقييم العوامل التي تُسهم في توليد المعرفة واستخدامها من خلال اتخاذ قراراتٍ مستنيرة تقوم على تحليلٍ منتظم للبيانات، والحقائق، والمعلومات. من هنا كان تركيز المرحلة الحالية على بناء حزمة من المؤشرات تلتمز بالضوابط العلمية، وتأخذ بعين الاعتبار حاجات المنطقة الحقيقية والزّهانات المطروحة عليها.

ووعياً بتعدّد أبعاد هذه التنمية المنشودة، تمّ وضع مؤشر مركّب يتكوّن من ستة مؤشرات فرعية متكاملة هي: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار. ولاختبار هذا المؤشر بجميع مكوناته تمّ انتقاء جزء كبير من البيانات ممّا توفّر في قواعد البيانات المختصة الإقليمية والدولية، على أن يتمّ في مراحل لاحقة وضع أجهزة منهجية لجمع البيانات التي يتطلّبها المؤشر خصوصاً تلك التي تتعلّق بظواهر خاصة بالمنطقة العربية ولا تتناولها قواعد البيانات المستخدمة حالياً.

وقد أُخضعت بيانات كلِّ مؤشرٍ قطاعي لمعالجة إحصائية معمّقة بقصد التحقق من اتساق المتغيرات والركائز الأساسية المكوّنة له وقيمتها التفسيرية، إلى جانب احتساب القِيَمُ الإجمالية لهذه المؤشرات القطاعية لبلدانٍ توفّرت حولها بيانات؛ بهدف الوقوف على مدى قربها من الواقع أو بُعدها عنه، ومن التوجّهات التي كشفت عنها مؤشراتٍ مماثلة أو ذات علاقة مباشرة بها. فأثبتت النتائج وجود اتساقٍ كبير بين المتغيرات حيث فاقَت معاملات ألفا كرونباخ 0.7 في أكثر من 80 في المائة من المؤشرات الفرعية

لهذا المؤشر ومدى قدرته على منافسة المؤشرات الأخرى؛

- إعطاء مزيد من التركيز على المتغيرات المرتبطة بخصوصيات المنطقة لفهم الفرص والتهديدات على نحو أعمق من دون أن يؤدي ذلك إلى إخراجها من السياق العالمي أو عزلها عنه. ولا بد من أن تتعلق طموحات مؤشر المعرفة العربي بمنجزات لا تقل أهمية عما يدور في العالم، كما ينبغي أن تتيح مكوناته للدول العربية معرفة وضعها لا على الصعيدين المحلي والإقليمي فحسب، لكن أيضاً على الصعيد العالمي؛
- المبادرة بإنشاء شبكة من علاقات الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، والربط مع قواعد البيانات العالمية الموثوق بها وذلك قصد الاستفادة من خبراتها والتعاون معها في عملية تجميع البيانات وتحديثها ومعالجتها. وهذا يتطلب الانطلاق بحملة واسعة للتعريف بالمؤشرات المبنية وعرضها للنقاش بما يمكن من تحسينها شكلاً ومضموناً وعائداً.

على العموم، يُؤمل في تواصل العمل على تطوير هذه المؤشرات للوصول إلى مؤشر تأليفي حول المعرفة من أجل التنمية في المنطقة العربية، قادر على أداء دور مركزي في استراتيجيات النهضة المعرفية العربية؛

بـحيث يُصبح مرجعاً ومزوِّداً لصناع القرار والخبراء والباحثين للمساعدة في رسم الخطط والسياسات التنموية. ويُؤمل أيضاً في أن يساهم في خلق بيئة تنافسية تحفز أصحاب القرار والجهات المعنية على تفعيل المزيد من برامج ومبادرات نشر المعرفة وتوظيفها، وصولاً إلى الهدف المنشود، وهو التحوُّل من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات مُنتجة ومدبرة للمعرفة أحسن تدبير.

ومن غير شك، أن هذا المسعى تحفّه صعوبات عديدة، مثل توفر قواعد بيانات شاملة ودقيقة يجري تحديثها باستمرار وانتظام، والقدرة على استنطاق المؤشرات وتحويل البيانات الكمية إلى استنتاجات ذات دلالة قابلة للاستثمار. ومن الصعوبات أيضاً قياس التوجهات عبر فترات زمنية متعاقبة بهدف استخدامها في التنبؤ بالمستقبل والتخطيط له؛ وهو ما يحتاج إلى موارد مادية، وكفاءات بشرية، وإرادة سياسية، وعمل تشاركي من قبل الفاعليات العربية ذات الصلة بالموضوع، حتى يكون مؤشر المعرفة العربي مرآة صادقة تعكس الواقع العربي، ويحظى بتوافق واسع لاعتماده في التحليل والمقاربة، ومن ثمّ في رسم الخطط والسياسات الكفيلة بتحريك القاطرة نحو كسب رهان المعرفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.